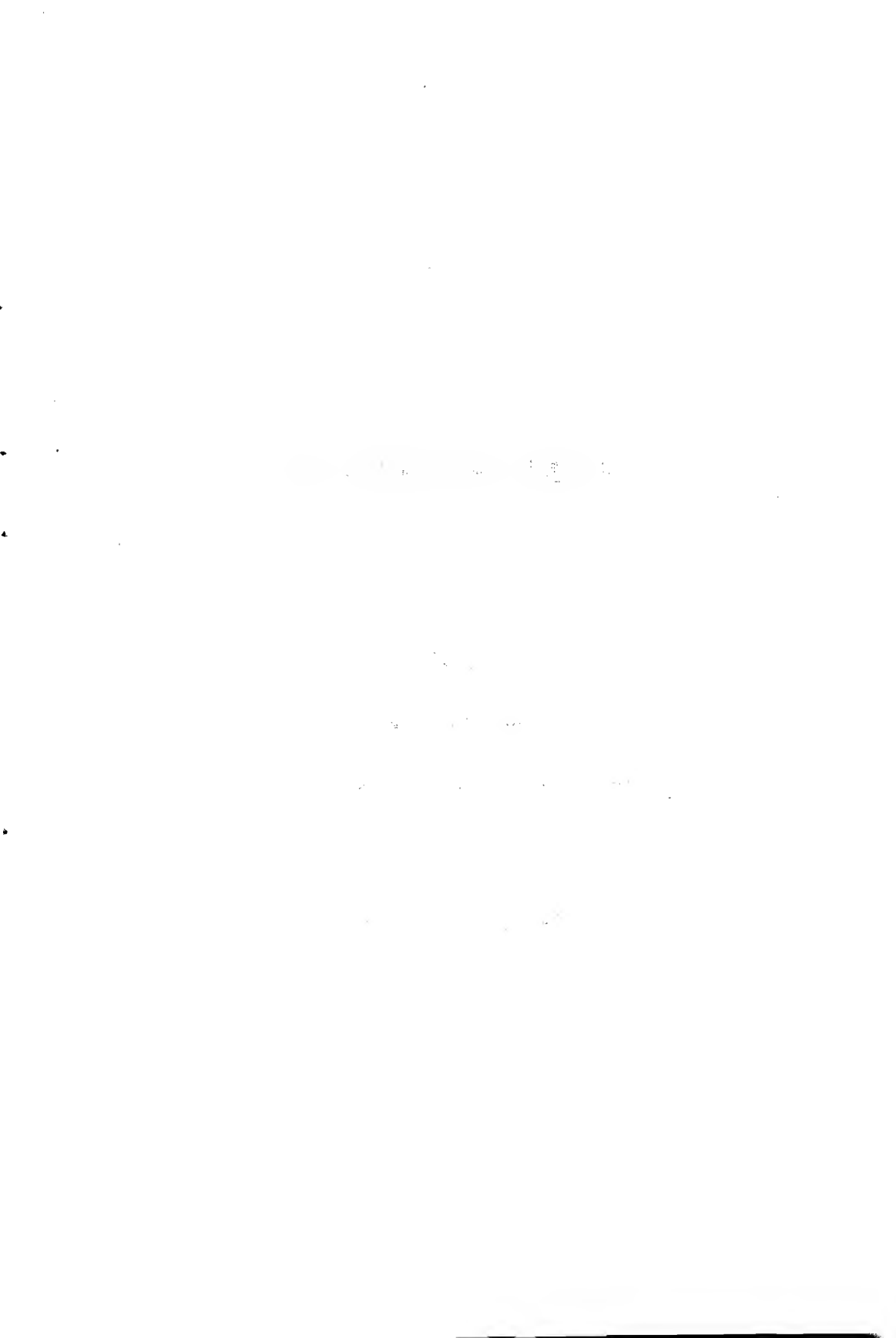


ملاحح النظام العالي الجديء

الءكءور

ناصر عبء الناصر

المعهد العالي للعلوم السباسبفة — ءمشق



ملاح النظام العالمي الجديد

ملخص البحث

إن التغيير الذي بطراً على النظام الدولي ليس من صدف الأقدار، وليس وليد حدث معين بذاته، وإنما نتاجاً لعوامل اقتصادية وسياسية تتوالد تدريجياً ومن ثم تتقاطع وتتكامل، لتفرض أشكالاً وقوى وملاح وبنى قد تكون في المحصلة النظام العالمي والذي يرتبط بطبيعة الحال بالظروف الزمانية والمكانية وعوامل التأثير والقوة، وقد تحصل بعض الأحداث الدولية الكبرى لتعلن عن حجم وعمق التحولات التي تطرأ على النظام العالمي القائم، كانهيار الاتحاد السوفيتي في عقد التسعينات، والذي مهد الطريق لبروز الولايات المتحدة بوصفها القطب الوحيد في العالم القادر على تنظيم المجتمع الدولي وفق المقاييس الأمريكية، دون أن تخشى أي معارضة فعالة. ولهذا ذهب بعض الباحثين للقول بأن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالماً متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد، ودور الدول الكبرى لا يتخطى تنفيذ التوجهات الأمريكية.

لقد حاول بعض الباحثين التفريق بين مفهوم «النظام الدولي» و «النظام العالمي» فالأول يقوم على أساس العلاقات والتفاعلات وأنماط توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الدول الأطراف والثاني، أكثر شمولاً واتساعاً من الأول، حيث تندرج في إطاره الدول ذات السيادة بالإضافة إلى الاحتكارات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والشركات عبر الوطنية، وكل ما هو خارج إطار سيطرة الدولة. وعليه فإن النظام الدولي يعد جزءاً من النظام العالمي.

لقد توخينا من وراء هذا البحث التوقف على إشكالية النظام العالمي ومعرفة فيما إذا كان حقاً يتسم بالعالمية. وهل هو حقاً جديداً، كذلك حاولنا رصد العوامل التي تقف وراء نشأة النظام العالمي الجديد، فضلاً عن معرفة مضامين هذا النظام ومرامييه، وما هي القيم التي ينطوي عليها النظام الدولي الحالي. بالإضافة إلى حصر التحديات التي يواجهها وتشخيصها، ثم تطرقنا إلى القوى العالمية المنتظرة التي يمكن أن تظهر إلى السطح في المستقبل المنظور وتحدث تغييراً في طبيعة هذا النظام الذي سينتقل مستقبلاً وبالضرورة من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية. وكما بينا في هذا البحث موقف العرب من النظام العالمي الجديد وهل من مصلحتهم أن يديروا له ظهرهم ويتمرسوا خلف حواجز العزلة، أم أن من مصلحتهم أن يتفاعلوا معه ليحصدوا أنفسهم من سلبياته وينتفعوا من إيجابياته دون أن يتخلوا عن ثوابتهم الوطنية والقومية، وهل بإمكان العرب بوضعهم الحالي، الذي تسوده الفرقة أن يكون لهم دور فاعل في صياغة النظام العالمي الجديد، يفترض أن يعملوا جاهدين لتوحيد موقفهم ونبذ خلافاتهم الهامشية حرصاً على وجودهم القومي، ولكي يكون صوتهم مسموعاً على المستوى الدولي لا بد من تبني مشروع قومي عربي شامل يجسد تطلعاتهم في الوجود.

منهج البحث:

اعتمادنا في بحثنا لملاح النظام العالمي الجديد على المنهج التاريخي الوصفي.

فرضية البحث:

يذهب هذا البحث إلى اثبات أن الفوضى الدولية هي التي تسود العالم المعاصر وليس النظام العالمي الجديد الذي يضمن لدول المعمورة كافة حقوقها ومصالحها الحيوية.

محتويات البحث:

يتضمن بحث «ملاح النظام العالمي الجديد» المحاور التالية:

- ١- مقدمة.
- ٢- عوامل نشوء النظام العالمي الجديد.
- ٣- بنية النظام العالمي الجديد وأهدافه.
- ٤- خصائص النظام العالمي الجديد.
- ٥- موقع الدول في النظام العالمي الجديد.
- ٦- التحديات التي تواجه النظام العالمي الجديد.
- ٧- خلاصة البحث ونتائجه.

The Features Of The New World Order

Nasser Obeid Al Nasser

Higher Institutue of Political Sciences

Damascus

Summary

Our aim of this study is to discuss the problem of the New World Order, and to know if it is really characterized with globalization, and if it is really new. We also, tried to discover the factors which have brought the New World Order into reality, and to know the contents of this World Order and the values on which it based is, and to state and analyse the challenges which it is confronting.

We have, also, talked about the coming world powers which may emerge in the forthcoming future , and create a change in the character of this World Order which will necessarily transform from unipolar power to multipolar powers. And ,we discussed in this paper, the Arab stand from the New World Order, and where the Arab interest lies: Is it in the interest of Arabs to neglect and not to interact with the New World Order, and to keep transfixed behind the barriers of isolation or is it in the interest of Arabs to interact with the New World Order to protect themselves from its disadvantages and to make use of its advantages without giving of their national principles ; and can the Arabs by their current situation, which is characterized with division and conflict play an influential role in the formation of the New International Order ; and in order to be able to play such a role, the Arabs are called to unify their stances , and to forget their marginal conflicts if they want their national existence to be protected and kept , and their voice heard and listened to in the international arena.

مقدمة

جاء في قواميس اللغة العربية بأن النظام يعني الترتيب والاتساق، وفي هذا السياق فالنظام الدولي يعني أيضاً التنسيق والتعاون بين دول المعمورة في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والفنون والعلوم والتكنولوجيا. والنظام يتكون من مجموعة من العناصر التي تنفرع إلى أجزاء ترتبط ببعضها بعضاً بعلاقات سببية تجعل من النظام مقولة ذات معنى. وتتكون أطراف النظام العالمي بمفهومه المجازي وحسب مصطلحة القائم من دول مستقلة ذات سيادة تقع على عاتقها مجتمعة مسؤولية توفير الأمن والاستقرار العالميين. ولا يجوز لأي دولة مهما بلغ وزنها وحجمها أن تنفرد بالنظام العالمي وتحتويه، أو أن يخدم النظام العالمي مصالح دولة أو مجموعة من الدول دون غيرها وفي مثل هذه الحالة يفقد النظام توازنه ويفقد صفته العالمية.

إن النظام العالمي لا يظهر فجأة أو مصادفةً بلا مقدمات، وإنما هو ثمرة لجملة من التفاعلات الاقتصادية والسياسية التي تملئها ظروف الزمان. ففي مطلع القرن التاسع عشر مثلاً، تقدم كل من مترنيخ وكاستيلري وزييري خارجية بريطانية وألمانية بمشروع لنظام عالمي تمت مناقشته من قبل ملوك أوروبا في مؤتمر فيينا في أيلول عام ١٨١٤، وتم إقراره آنذاك واستمر قرابة مائة عام ثم انهار نتيجة لصراع المصالح المتناقضة بين الدول التي ساندته في البداية. وبعد قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، برزت إلى السطح «عصبة الأمم» التي حاولت جاهدة توفير الأمن والاستقرار في العالم، ولكنها أخفقت في مسعاها هذا، لأنها كانت تجسد إرادة المنتصر في الحرب. واستمر الصراع بين الدول حول اقتسام المجال الحيوي وإعادة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وتتوج هذا الصراع بقيام الحرب العالمية الثانية، وعلى أثرها تشكلت «هيئة الأمم المتحدة» التي اجتهدت لإرساء نظام عالمي يركز على قاعدة التوازن بين القوتين الأعظم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذا النظام لم يعمر أكثر من ٧٠ عاماً، انتهى بانحيار الاتحاد السوفيتي. وقد

أخفق هذا النظام على الرغم من ارتكازه على الثنائية من إنهاء بؤر التوتر ومن إيقاف السباق على التسلح، ولم ينجح في حسم الصراعات الإقليمية، وفي تسعينات هذا القرن بدأت تظهر تحولات رئيسية في القواعد التي تحكم العلاقات الدولية الراهنة بفعل الانتصارات السياسية للتحالف الغربي في الحرب الباردة، وفي ضوء هذه المتغيرات أعطى بعض الباحثين للنظام العالمي الجديد مفهوماً قيمياً متفائلاً، بوصفه يحقق الأمن والاستقرار، بينما اكتفى البعض منهم بالبحث عن الفوارق الجوهرية بين قديم وحديث النظام العالمي الجديد دون أن يحدد موقفاً من هذا النظام. ومع شيوع مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات السياسية والاقتصادية تعبدت الآراء وتباينت مواقف الباحثين من مفهوم هذا النظام وجوهره.

ومع تولي (غورباتشوف) السلطة في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥، طرح مشروع (البريسترويكا) أو ما يسمى بإعادة البناء والهيكلة. تجددت الدعوة لقيام نظام عالمي جديد يستند إلى القيم الإنسانية العامة وترتيب العلاقات الدولية بعيداً عن المواجهة، وبعيداً عن الصراع الأيديولوجي، مع إعطاء الأولوية للتحديات المشتركة التي تواجه المجتمع البشري، وقبول مبدأ التعدد والتنوع في الأنظمة السياسية والاجتماعية، واحترام حق كل شعب في اختيار الطريق الذي يلائمه. (١)

ثم تبنت الولايات المتحدة إثر حرب الخليج الثانية مقولة النظام العالمي الجديد الذي أعطته مضامين جديدة تركز على المبادئ السامية، والذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) في قاعدة (مونتيغمري الجوية) في النصف الأول من نيسان عام ١٩٩٢، بقوله: (إن النظام العالمي الجديد لا يعني تنافساً عن سيادتنا الوطنية أو تخلياً عن مصالحنا، إنه ينم عن مسؤولية أملتنا نجاحاتنا، وهو يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل شيء تحقيق السلام. إنه ينم إلى التطلع لعالم يقوم على التزام مشترك بين الأمم، كبراهما وصغراها، بمجموعة من المبادئ التي يجب أن تستند عليها

علاقتنا ومنها: التسوية السلمية للمنازعات والتضامن في وجه العدوان، وتخفيف ترسانات الأسلحة ومراقبتها، والتعامل العادل مع كل الشعوب....الخ) ولكن الخطاب الرسمي الأمريكي الذي حدّد المبادئ السامية التي يركن إليها النظام العالمي الجديد لم يجسد على أرض الواقع، وهذا ما سنوضحه لاحقاً في سياق هذا البحث.

أولاً - عوامل نشوء النظام العالمي الجديد

تقف وراء نشأة النظام العالمي الجديد مجموعة من العوامل نذكر منها:

١- تفكك اوصال الاتحاد السوفيتي:

سجلت (البريسترويكا) بداية تداعي الدولة السوفيتية، والتي أظهرت عدم قدرة بعض دول المنظومة الاشتراكية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي ترتب عليها انهيار (الكوميكون) و (حلف وارسو) بالإضافة إلى التخلي عن الاقتصاد الموجه والسير في طريق اقتصاد السوق، بهدف الاندماج في منظومة الرأسمالية العالمية. ونتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي إلى دول مستقلة، انتهت الحرب الباردة بين القوتين الأعظم بمعناها التقليدي وحل محلها الوفاق في صورة اتفاقات تحد من سباق التسلح، فاختلف التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة التي برزت كقوة عظمى أخذت على عاتقها مهمة إعادة صياغة النظام الدولي بما يخدم مصالحها أولاً.

٢- الثورة المعلوماتية:

تفجرت الثورة المعلوماتية في مجال الاتصالات والفضاء والحاسب الآلي والإلكترونيات والهندسة الوراثية، في كل من اليابان والولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وفي بعض بلدان شرق آسيا، وقد أسهمت هذه الثورة في تقريب المسافات بين دول المعمورة وأضافت عناصر جديدة إلى مقومات قوة الدولة، وأحدثت تبدلات

جوهريّة في مفاهيم السيادة والحدود الإقليمية، فضلاً عن الدور الذي لعبته بإضعاف أو تعزيز الدور الإستراتيجي لبعض الدول من خلال إحلال البدائل الاصطناعية محل المواد الأولية الطبيعية كلياً أو جزئياً، بما في ذلك بدائل الطاقة، مما عمّق الفجوة بين دول الشمال والجنوب وتهميش دور الأخيرة، في حين اكتسبت دول الشمال قوة إضافية مكننتها من السيطرة على النظام العالمي الجديد.

٢- تنامي دور التكتلات الاقتصادية الكبرى:

وتجسد التجمعات الاقتصادية الإقليمية ظاهرة إحلال الشراكة محل الصراع، والوفاق محل المواجهة بين دول تجمعها قواسم مشتركة، وترتبط بشبكة معقدة من علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والمالي. وقد شكلت معاهدة «ماستريخت» في قيام مشروع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢، نموذجاً لمثل هذه التكتلات فضلاً عن تعزيز دور «التجمع الاقتصادي الباسفيكي» الذي تحتل فيه اليابان مكان الصدارة، بالإضافة إلى تفعيل دور «منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة» والتي تتدرج فيها بالإضافة للولايات المتحدة كلاً من كندا والمكسيك.

٣- تفاقم مشاكل دول الجنوب:

بعد أن أخفقت معظم دول الجنوب في تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية الطموحة، وبعد أن تراجعت عن معظم الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها^(٢) في العقود السابقة، من خلال دمجها في منظومة الرأسمالية العالمية، تفاقم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبرزت إلى السطح تحديات كبيرة تعيق تطورها ومنها: تحدي الهوية والاندماج القومي، فضلاً عن توتر الصراعات ذات الطابع القومي والعرقي والأثني الأمر، الذي أسهم في تهميش دورها في النظام العالمي الجديد.

٤- اختلال البيئة:

حيث امتد التلوث ليشمل مجالات الحياة كافة، وترافق ذلك بانتشار الجوائح المرضية

«كالإيدز، والمخدرات، والإرهاب»، ونضوب الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد، وهذه المشاكل التي تهدد مستقبل البشرية بالفناء لا يمكن تطويقها بالاعتماد على جهود دولة واحدة أو عدة دول منفردة، بل تفترض حشد قدرات دول القارة مجتمعة في التصدي لها في ظل نظام عالمي جديد فاعل ومؤثر.

ثانياً - بنية النظام العالمي الجديد وأهدافه

إن هيكل النظام العالمي يملئ بالضرورة ترتيب دور ومكان كلاً من الأطراف المكونة لهذا النظام بغية وضع العلاقات الدولية في مسارها المرغوب، ويعول فريق من الباحثين أهمية كبيرة على عنصر القدرة في توجيه العلاقات الدولية، والقوة بأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهناك من بين الباحثين من يعطي القوة العسكرية الدور المقرر في صياغة النظام العالمي والدولة المؤهلة للعب هذا الدور هي الولايات المتحدة، في حين يعتقد البعض بأن القوة الاقتصادية هي التي تقرر مصير النظام العالمي في المحصلة، والولايات المتحدة بمفردها غير مؤهلة لأن تؤدي هذا الدور الذي يتطلب تفاعل عدة قوى اقتصادية في العالم من أجل السيطرة على مجمل التفاعلات الدولية، إذ يتعذر أن تتوافر جميع عناصر القوة في دولة واحدة، وبهذا الصدد يقول «بفاف» لا توجد دولة واحدة تتفوق في جميع عناصر القوة، ونتيجة لتعدد مراكز القوى في العالم، لا توجد قوة عظمى بمفردها تسيطر على النظام العالمي الجديد. (٣)

بينما يرى بعض الباحثين بأن هيكل النظام بمعزل عن العوامل الداخلية التي توجه السياسة الخارجية للدول، لا يقوى على توجيه العلاقات الدولية والتحكم بمسارها. وفي هذا المنحى يتوقع الباحثون ثلاثة احتمالات لقيادة النظام العالمي الجديد:

- الاحتمال الأول: ويتمثل بسيطرة القطب الواحد على النظام العالمي الجديد ممثلاً بالولايات المتحدة التي تتفوق على العالم في المجالين العسكري والنووي. وقد

يبقى النظام العالمي على المدى القصير (٥-١٠ سنوات) أحادي القطبية على المستوى الإستراتيجي العسكري، وستكون السيطرة خلال هذه الفترة للولايات المتحدة، أما على المستوى الاقتصادي فستكون السيطرة على النظام العالمي الجديد لكل من اليابان والجماعة الأوروبية بالإضافة للولايات المتحدة والصين.

■ **الاحتمال الثاني:** ويتمثل بالثنائية القطبية، وهما قطب الولايات المتحدة من جهة وقطب اليابان والجماعة الأوروبية من جهة ثانية، ولا يمكن لكلا القطبين أن يلعبا دور القطب الواحد في تسيير النظام العالمي الجديد. لأن كلا القطبين لا يمتلكان المقومات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مجتمعة لا في الحاضر ولا في المستقبل. فاليابان والجماعة الأوروبية قوى عظمى من الناحية الاقتصادية، بينما القدرات النووية للجماعة الأوروبية محدودة قياساً بقدرات الولايات المتحدة. وقد شبه بعض الباحثين النظام العالمي الجديد بالهرم حيث تتربع على قمته الولايات المتحدة ثم تتلوها أوروبا واليابان والصين.... الخ، والتسلسل الهرمي للنظام العالمي الجديد يوفر السيطرة على التناقضات والتحكم بها في صالح المنظومة الرأسمالية العالمية...^(٤)

■ **الاحتمال الثالث:** ويتجلى بالتعددية القطبية، وينطلق أيضاً أنصار هذا الاحتمال من الصيرورة التاريخية وما يتمخض عن التطور مستقبلاً في إطار النظرة الكلية للمتغيرات السياسية والاقتصادية التي ستطرأ على النظام الدولي مثل: التبدلات التي ستشمل القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية والمديونية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي والعجز في الميزان التجاري وتراجع الدولار أمام الين الياباني وضعف القدرة التنافسية للسلع الأمريكية في الخارج، بالإضافة إلى مشاكل الاندماج القومي وارتفاع معدلات العنف والجريمة، وهذه المشاكل مجتمعة ستضعف من قدرات الولايات المتحدة وإلى تقوية مركز دول الاتحاد الأوروبي واليابان في النظام الدولي، ويتوقع أنصار هذا الاحتمال قيام علاقات اقتصادية

بىن هءه الءول الءى ءرءبء بشبكة معقءة من الاءءصالات والاءءماآ فىما بىنهما بءكم انءماءها لمنظومة الرأسمالفة العالمفة؁ وقء ىنشب صراع وءنافس بىنهما على اقءسلم الأسواق الءارآفة ومراكز النفوء. وسىبقى ذلك رهناً بالءءولات الءى ءطراً على القوى الفاعلة فى النظام العالمى.

أما أهءاف النظام العالمى الجءىء فءءلءص بالءالئى:

١- ءءعم اللبرالفة السفاسة والاقتصادفة وإشاءة الءىمقراطفة واحءرام ءقوق الإنسان.

٢- اءءرام الشرعة الءولفة؁ وءءعم ءور الأمم المءءة فى فض النزاعات الءولفة.

٣- ءءقق ءوازن بىن القىم الروءفة والقىم الماءفة؁ وءءسامء ءءافى.

٤- ءءقق الاسءقرار الءولى والأمن العالمى من ءلال نزاع السلاح والءء من سباق ءءسلء. والاعءماء المءباءل والأمن الجماعى وءل المنازعات بالطرق السلمفة.

٥- ءءبىق قوانىن اقءصاد السوق وءماءة البىئة من ءلوء ومكافءة الارهاب.

إن الأهءاف الءى ىنءظر من النظام العالمى الجءىء ءءقفها؁ جملفة فى مظهرها مقنعة فى مرامفها ولكنها ءءطوى على مضامىن نسبفة؁ فالموقف الواحد بالنسبة للولائات المءءة ىءءمل أكءر من ءفسفر وءءءءمره فى الاءاء الذى يؤمن لها السفطرة على العالم؁ ففى ءالات معفنة ءءمسك ببعض الأهءاف وفى ءالات أءرى ءءلى عن بعضها الآخر بل وءمارس نفقفها.

ءالئاً - ءصائص النظام العالمى الجءىء

باءء فى ءسبعفناء هءا القرن ءءوضء ءءرففياً ءصائص النظام العالمى الجءىء والءى ءءمل بالءالئى:

١- اختلال النظام العالمي وهيمنة القطب الواحد:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لأسباب أيديولوجية واقتصادية وعسكرية اختل التوازن الدولي، وحلت الأحادية محل الثنائية القطبية التي كان يتربع عليها النظام الدولي. إذ أخذت الولايات المتحدة تسعى لإعادة صياغة العالم وفق المقاييس الأمريكية، والتي تعدّ نفسها اليوم مسؤولة عن العالم بأسره، وترى من حقها السيطرة عليه وتسخيرها في خدمة مصالحها، فهي تعيش حالة «عقدة التفوق الأمريكي» على بقية الشعوب وتروج لما يسمى بالعصر الأمريكي، وكل دولة تخرج عن طوع الولايات المتحدة تكون موضع شك، وربما تُتهم بالإرهاب والمساس بحقوق الإنسان، ومن ثم تجيز لنفسها التدخل بشؤون الدول الأخرى، وتأخذ على عاتقها إدارة الأزمات الدولية والإقليمية وفي هذا المنحى يرى «كراي ثامر» بأن عالم اليوم عالماً متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد ويعتقد بأن دور القوى الغربية لا يتعدى تنفيذ التوجهات الأمريكية. فالولايات المتحدة تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع تختار أن تشارك فيه وبإمكانها بالاعتماد على قوتها أن ترسي قواعد النظام العالمي...، كذلك صرح بعض المسؤولين الأمريكيين بأن على الولايات المتحدة تقع مسؤولية المحافظة على الاستقرار الدولي وقيادة التحرك الدولي نحو تحقيق الديمقراطية...^(٥) ولكن هل بمقدور القطب الواحد أن ينظم العالم بما يحقق مصالح الجميع؟ والإجابة ستكون بالنفي، لأن الولايات المتحدة غير قادرة على التأثير في جميع التفاعلات الدولية وأن تملي الترتيبات السياسية والاقتصادية على مستوى العالم بمفردها.

إن رؤية الولايات المتحدة للنظام العالمي تتسم بعدم الوضوح والاضطراب، وهذا ما أظهرته الوثيقة التي صدرت عن «البنتاغون» حول الإستراتيجية الأمريكية في عقبة التسعينات والتي تضمنت ما يلي:^(٦)

- أكدت الوثيقة على دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، والحيلولة دون تمكين قوى أخرى على منافستها على هذه المكانة وبخاصة ألمانيا واليابان.

▪ ضرورة احتكار الولايات المتحدة للتفوق العسكري والنووي في العالم مع الاحتفاظ بقوات أمريكية في المراكز المتقدمة في أوروبا وأفريقية وآسية والخليج العربي والشرق الأوسط.

▪ استخدام القوة العسكرية عند الضرورة لتصفية أسلحة الدمار الشامل في دول مثل: العراق، كورية الشمالية، أعضاء رابطة الدول المستقلة، الهند، الباكستان.

▪ خلق ترتيبات أمن أوروبية في إطار الاطلنطي، وعدم السماح لأوروبا بالاستقلال في مجال الأمن.

لقد وجهت العديد من الدول انتقادات لازعة لهذه الوثيقة التي تعكس بحق سياسية الغطرسة الأمريكية، وقد ردت عليها كل من فرنسا وألمانيا بتشكيل فيلق مشترك ليشكل النواة لقيام الجيش الأوروبي الموحد، بيد أن الولايات المتحدة بعد أحداث «لوس أنجلز» أصدرت وثيقة جديدة تخلت بموجبها عن مشروعها للهيمنة العسكرية على العالم والتزمت بموجبها بالعمل العسكري الجماعي، بالإضافة إلى تخفيض إنفاقها العسكري.

وتخلت أيضاً عن معارضتها لكل من ألمانية واليابان لتصبح كلاهما القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية الأولى في منطقتها، كذلك أكدت الوثيقة على الدور القيادي للولايات المتحدة في الردع الاستراتيجي والتحالفات الإقليمية.

أما مذهب كلينتون فيقوم على مبدأ التدخل المحدود أي التدخل الانتقائي والذي يميز بين ما هو حيوي وغير حيوي للولايات المتحدة. في حال إرسال قوات أمريكية لإغراض عسكرية أو إنسانية في مناطق معينة من العالم، وذلك بعد أخذ موافقة «الكونغرس» الأمريكي.

إن الأحادية القطبية لا يمكن أن تستمر طويلاً، حيث أخذت تصطبغ بظاهرة صراع المصالح السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة من جهة وبين مجموعة من الأقطاب الدولية التي في طريقها إلى التبلور ومنها دول الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، دول النمرور الآسيوية. وحالة الاستقطاب الدولي لا يمكن أن تعمر إلى ما لانهاية، فإذا كان النظام العالمي الذي كان يتربع على قطبين لم يدم فترة طويلة، لأن الدول الأخرى رفضت الرضوخ للقوتين الأعظم، ولهذا من غير المنطقي أن يستقر النظام العالمي الجديد في حالة اللاتوازن، فهو مهدد بالانهيار في أي وقت، لأنه حتى حلفاء الولايات المتحدة لا يقبلون أن يكونوا دولاً من الدرجة الثانية، ويرفضون أن تمس سيادتهم الوطنية والإقليمية، فلا يمكن للشعوب أن تتنازل عن حريتها واستقلالها، والعالم أكبر من أن يخضع لإرادة القطب الواحد.

ويشكك بعض الباحثين في قدرة الولايات المتحدة في التفرد بالنظام العالمي لعدة اعتبارات منها:

أ - الاختناقات الاقتصادية: والتي تتمثل بالعجز في ميزان المدفوعات، والتضخم والركود الاقتصادي وتدني إنتاجية العمل، فضلاً عن ضعف قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في الأسواق الداخلية بالإضافة إلى زيادة تمركز الثروة بأيدي قلة من الناس مما عمق من حالة الاستقطاب الاجتماعي. وبهذا الصدد أشار «كلينتون» «إذا لم تكن أقوى في الداخل فلا يمكننا أن نقود العالم الذي فعلنا الكثير لصنعه».

ب - التخطيط الذي تعيشه الولايات المتحدة بين انشاداتها للداخل وتطلعاتها للخارج. وفي هذا المنحى أشار «هنري كيسنجر». «أنه في الوقت الذي تود فيه الإدارة الأمريكية تركيز جهودها على إعادة الهيكلة الداخلية، فإنها تعيش في مرحلة فوضى دولية كبرى يصعب بالتالي تلافي التدخل فيها».

ج - عجز النموذج الأمريكي بأبعاده السياسية والمجتمعية عن جذب الدول الأخرى. فالعصر الأمريكي وما ينطوي عليه من ثقافة ونمط استهلاكي أمريكي لا تستطيع أن تهضمه كل المجتمعات، بل وهناك مجتمعات ترفضه شكلاً ومضموناً.

د - يتعذر الاعتماد على القوة العسكرية والنووية وحدها والتي تتفوق بها الولايات المتحدة على بقية دول المعمورة، من أن تؤهلها لأن تلعب دور القطب الواحد في المدى المنظور.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات وغيرها نعتقد بأن التعددية القطبية هي التي ستسيطر على النظام العالمي، وهي تختلف من حيث الجوهر عن تعدد القوى في الماضي التي كانت تنطوي على إمكانات اندلاع الحروب بين الدول الكبرى، في حين تعتد القوى اليوم تشكل مجتمعاً آمناً تتلاشى في ظله احتمالات نشوب الحرب، لأن قواعد اللعبة السياسية تبدلت جذرياً عما سبقها.

٢- ازدواجية المعايير الدولية:

تعتمد الولايات المتحدة سياسة الكيل بمكيالين في تعاملها مع الدول الأخرى، فالموقف الواحد يحتمل أكثر من تفسير وفق المقاييس الأمريكية، هنا عدلاً وهناك جوراً هنا مسموح وهناك ممنوعاً، هنا أبيض وهناك أسود، مستخدمة في ذلك آلتها الإعلامية الرهيبة وقوتها العسكرية الضاربة. لقد صورت الإدارة الأمريكية الصراع في الماضي على أنه صراع بين الرأسمالية والشيوعية، بين الديمقراطية والدكتاتورية، بين الحرية والعبودية، وعندما انهارت الشيوعية اجتهدت دواثرها الإيديولوجية لتصوير إرهاب الدولة دفاعاً عن النفس، ونضال الشعوب من أجل نيل حريتها واستقلالها إرهاباً، وفي الوقت الذي تتمسك فيه بالديمقراطية تدعم بعض الأنظمة الدكتاتورية في العالم، وفي الوقت الذي تنادي فيه باحترام حقوق الإنسان، تنتهك هذه الحقوق حتى في داخل الولايات المتحدة. فهي لا تتورع عن ممارسة أقسى أساليب التمييز العرقي

والعنصري، وفي الوقت الذي تدعو فيه إلى تدمير أسلحة الدمار الشامل وتصفية الأسلحة النووية والجرثومية، فإنها تجوب بأساطيلها البحار والمحيطات لتشيع الرعب والدمار في العالم. فالإدارة الأمريكية لا تجد حرجاً من تطبيق سياسة «الكيل بمكيالين» ما تجيزه لإسرائيل تحجبه عن العرب، فاضطهاد إسرائيل لعرب الأراضي المحتلة تعده دفاعاً عن النفس، وتصدي المقاومة للمحتل الإسرائيلي تعده إرهاباً، ومن المفارقات أيضاً أنها تساند بعض الحركات الأصولية، وتعادي بعضها الآخر وتتهمها بالإرهاب، وتدعم الأقليات في دولة وتدينها في دولة أخرى، وكل ذلك يجري تحت غطاء «الشرعية الدولية»، على الرغم من تأكيد الرئيس الأمريكي الأسبق «جورج بوش» على ضرورة إرساء نظام دولي جديد يقوم على الالتزام بقواعد الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي، ومبدأ الأمن الجماعي، وتوفير ضمانات الحرية والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وحل المنازعات بالطرق السلمية.. الخ^(٧) وبالطبع ما جاء على لسان الرئيس «بوش» مجرد تسويق إعلامي وتضليل للرأي العام العالمي، وحقيقة الأمر غير ذلك، إذ أشار أحد الباحثين إلى ذلك بقوله: «إن تعبير النظام العالمي الجديد هو وهم آخر مفتعل، فالتعبير في حقيقته يطابق حالة سيطرة حلف أحادي، أوروبي - أمريكي، على مجريات اتخاذ القرار بشكل انتقائي، وتطبيقه بشكل انتقائي في الهيئة الدولية».

إن النظام العالمي الجديد يسوق تحت شعارات براقّة زائفة، مثل سيادة الشرعية الدولية والالتزام بتطبيق القانون الدولي، وفي حقيقة الأمر ما هو إلا خداع سياسي لإضفاء مسحة أخلاقية على النظام العالمي الجديد، بهدف التغطية على مراميه الحقيقية التي تخدم في المحصلة مصالح القوى المهيمنة على هذا النظام، والذي هو من حيث الجوهر نظام إمبريالي يستهدف السيطرة على دول الجنوب والتدخل في شؤونها الداخلية، ونهب خيراتها وثرواتها، ومن ثم فهو نظام عدواني يعتمد القوة العسكرية كأداة لتحقيق أهدافه.

فالشرعية الدولية تطبق في حالات استثنائية، كما حصل في حرب الخليج الثانية، عندما أصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات بحق العراق أثناء اجتياحه لدولة الكويت، وتجسد هذه القرارات الشرعية الدولية، ولكن سرعان ما برزت بعد ذلك العديد من السلبيات، حيث أضحت الولايات المتحدة المحرك الرئيسي للمنظمة الدولية، والتي وظفت قراراتها في خدمة المصالح الأمريكية من خلال ما يلي:

أ - تفعيل دور مجلس الأمن على حساب الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أخذت الولايات المتحدة في ظل غياب الفيتو السوفيتي - توظف مجلس الأمن في خدمة مصالحها، وبذلك الطريقة استطاعت أن توظف (الشرعية) الدولية في صالح الإدارة الأمريكية.

ب - تطبيق الشرعية الدولية بصفة انتقائية. فقد تم تطبيقها بشكل صارم إبان حوب الخليج الثانية وأثناء أزمة (لوكربي)، عندما اتهمت الدول الثلاث الولايات المتحدة - فرنسا - بريطانيا - الجماهيرية الليبية بتفجير طائرة ركاب فوق سماء لوكربي عام ١٩٨٨، وطائرة فرنسية في أجواء النيجر عام ١٩٨٩، وتم تطبيق الشرعية الدولية في الصومال، في حين لم تطبق الشرعية الدولية بخصوص الصراع العربي - الصهيوني. فالعدو الإسرائيلي يتحدى بشكل سافر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وينتهك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة. ومن الملفت للنظر تم تغييب دور الأمم المتحدة عن محادثات السلام التي انطلقت من قمة مدريد لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

ج - أجازت (المحكمة العليا) في الولايات المتحدة في حزيران عام ١٩٩٢ باسم الشرعية الدولية للحكومة الأمريكية اختطاف مواطني الدول الأخرى المشتبه فيهم وتقديمهم للمحاكمة في الولايات المتحدة، ويعد ذلك انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي، فضلاً عن كونه يجيز استخدام القوة ضد الدول التي يراد

القبض على مواطنيها لمحاكمتهم، مثلما حصل أثناء غزو غرينادا، واعتقال الرئيس (نوريغا)، وهي سابقة تشجع بعض الدول لاقتفاء أثر الولايات المتحدة بهذا الخصوص، مما يعرض النظام العالمي لعدم الاستقرار.

وهكذا أضحت الشرعية الدولية رهينة بالمصالح العليا للولايات المتحدة في المقام الأول. والتي أعطت لنفسها من الامتيازات ما لم تعطه قوة عظمى لنفسها في التاريخ، علماً بأن الإدارة الأمريكية تدعي بأن النظام العالمي الجديد يعد أفضل ما توصلت إليه البشرية في العصر الحديث، لأنه خلّص العالم من دوامة الصراع بين القوى الكبرى والتي كانت تشغل العالم عن ترتيب مصالحه الحيوية. مع أن النظام العالمي الجديد يفتقد إلى الحياد والنزاهة.

٣- الشراكة بدلاً من المواجهة:

إن الاعتماد المتبادل وإدراك الحاجة للتعاون يمكن أن يشيع الأمن والسلام في العالم، ويؤدي إلى استقرار النظام العالمي. وقد طرحت الولايات المتحدة بعد انحسار الحرب الباردة شعار «الوفاق بدلاً من المواجهة». فاكتمب الصراع بين الدول الكبرى أبعاداً جديدة تمثلت في صراع الحضارات والثقافات والاقتصاد والتكنولوجيا، ولكن مبدأ الشراكة والتحالفات الإقليمية على أسس الاعتماد المتبادل لا ينهي ولا يلغي التناقضات بين الدول الكبرى، وإنما قد يخفف من حدتها، وفي ظله، قد يتحول أعداء الأمس إلى أصدقاء طالما لا تتعرض المصالح الاقتصادية والسياسية للخطر. ففي الوقت الذي استكانت فيه بعض الدول وانسحبت مهزومة من ساحة الصراع، فإن الدول الكبيرة لا ترضخ ولا تستكين، حتى ولو قامت بينها شراكة في صورة تعاون اقتصادي وتجاري وعسكري، ويبقى الصراع قائماً بينها تحت الرماد إلى حين، ثم يتفجر بعد أن تنتضج ظروفه الموضوعية والذاتية، فأوروبا الموحدة واليابان والصين لا تقبل بقيام الإمبراطورية الأمريكية، وليس بالضرورة أن تتطابق مصالحها مع مصالح الولايات

المتحدة، فإذا التقت مصالح الدول الرأسمالية فى الماضى من أجل مواجهة الخطر الشيوعى، وبعد تلاشى هذا الخطر، فإن دول الاتحاد الأوروبى واليابان لن تقف موقف المتفرج إزاء ما تعبت به الولايات المتحدة فى مقدرات النظام العالمى.

إن الاعتماد المتبادل لا يقتصر على زيادة حجم المبادلات التجارية، ولا على تعزيز الاتصالات بين الدول المعنية، وإنما يتخطاه إلى مجالات أخرى تتصل باستخدام الموارد الاقتصادية، وحماية البيئة من التلوث، ومكافحة الإرهاب... الخ، ومثل هذه القضايا الساخنة لا يمكن مجابهتها بالاعتماد على جهود دولة واحدة مهما بلغت قدراتها. مما يملى وجود مؤسسات متخصصة على الصعيدين الإقليمى والدولى من أجل التصدي لها وتطويرها.

وفى ظل مبدأ الاعتماد المتبادل لم يعد بالإمكان استخدام القدرات العسكرية فى توجيه العلاقات الدولية فى الاتجاه المرغوب به، حيث توجد قدرات أكثر تأثيراً فى السيطرة على مجرى الأحداث الدولية، ومنها معدلات النمو الاقتصادى، والثقافة والإيديولوجيا والتي لا يمكن التقليل من أهميتها ودورها فى تحديد الأولويات السياسية للدول الفاعلة فى مسار النظام العالمى الجديد.

ويشكك بعض الباحثين فى قدرة الشراكة والاعتماد المتبادل فى السيطرة على الأسواق العالمية والإنتاج العالمى، وشبكة الاتصالات المعقدة وتغييرها لأنها تتطلب تكاليف باهظة، فى حين يعول البعض الآخر أهمية كبيرة على الشراكة لأن العالم المعاصر فى طريقه إلى العولمة السياسية والاقتصادية، إلى درجة لا يمكن لأطراف النظام العالمى الجديد إلا أن تعتمد على بعضها بعضاً فى مواجهة التحديات التى تعترض هذا النظام. وأن وجود التكتلات الاقتصادية يسهل كثيراً من إبرام الاتفاقات التى تتعلق بقضايا الأمن والبيئة والاقتصاد العالمى، وإبرام هذه الاتفاقات بين عدد محدود من التكتلات أسهل بكثير من إمكانية إبرامها بين حوالى (١٧٠) دولة منفردة...

٤. تهميش حركات التحرر الوطني وانبعاث الحركات الأصولية:

قُدر لحركات التحرر الوطني: في الماضي القريب أن تطيح بنظام المستعمرات الاستعماري وتنتزع الاستقلال السياسي لدولها، عن جدارة واقتدار، ولكن بعضها أخفق في تنويع الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي، وتعذر عليها لأسباب كثيرة إنجاز عملية العبور الكبير من التخلف والتبعية إلى التقدم والتنمية، وقد بقيت دول الجنوب وبدرجات متفاوتة أسيرة التبعية الاقتصادية لمنظومة الرأسمالية العالمية، واستمرت بمثابة أطراف «تخوم» تغذي دول «المركز» وتمدها بالمواد الأولية والحاصلات الزراعية، وسوقاً لتصرف منتجاتها الصناعية كذلك تعذر على معظم حركات التحرر الوطني: من حل المشاكل الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها دولها مثل: المديونية والتضخم والبطالة والركود، والوعود التي قطعتها على نفسها في تحسين المستوى المعاشي للمواطنين من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني توزيعاً عادلاً بين المواطنين، وطموحاتها في تحقيق الاندماج القومي والوحدات القومية لم يتحقق منها إلا النذر اليسير، والنتيجة كانت مخيبة للأمل، فسادت حالة من اليأس والإحباط، واهتزت ثقة الناس بها، فحصل فراغ سياسي، سرعان ما قدمت نفسها لتعبئة الأحزاب الدينية والأصولية، مستغلة مناخ الرفض للشعارات التي أخفقت بعض حركات التحرر الوطني في تجسيدها على أرض الواقع لأسباب موضوعية تتصل بفقدان ظهورها الاتحاد السوفيتي وبروز ظاهرة القطب الواحد، ولأسباب ذاتية تتعلق بعدم قدرتها على تطوير نفسها بما يتماشى والمتغيرات السياسية والاقتصادية المستجدة، فحصل بذلك فراغ في الساحة السياسية، حاولت بعض الأحزاب الدينية والأصولية استثماره، عندما طرحت نفسها كبديل لتحقيق ما عجز الآخرون عن تحقيقه.

لقد طرحت بعض الأحزاب الدينية والتيارات الأصولية تصورات للتعامل مع النظام العالمي الجديد تتمثل بالتالي:

أ - إحياء المشروع الحضاري الإسلامي بوصفه بديلاً للنموذج الحضاري الغربي وترشيد حركة الإحياء الإسلامي.

ب - وضع الشريعة الإسلامية موضع التطبيق العملي في الدول الإسلامية.

ج - مقاطعة النظم الاستبدادية والعميلة في البلدان الإسلامية ومجابهة أمم الكفر والضلال والجهاد ضدها.

و - إقامة سوق اقتصادية إسلامية مشتركة وقد تجلت بدعوة «أربكان» رئيس وزراء تركية لما تشكل هذه التصورات أسساً للعزة والكرامة في التعامل الدولي - برأي الأحزاب الدينية - وبمثابة منطلقات لمواجهة صور السيطرة والهيمنة والاستغلال، فضلاً عن تطويق المفزعات السلبية للنظام العالمي الجديد على الإسلام. (٨)

وهذا يعني بأن النظام العالمي الجديد مرفوض من التيارات الإسلامية لأنه - برأيهم - يناصب الإسلام العداء، ويمثل تحدياً صليبيّاً جديداً للإسلام. ومن أجل مواجهة تحديات النظام العالمي الجديد، تطالب بعض القوى الإسلامية بالتحالف مع بعض الأحزاب والحركات الوطنية والقومية بالتصدي للمخاطر التي تستهدف العرب والمسلمين. من قبل النظام الدولي الجديد.

وفي الوقت نفسه تتحدث بعض الأوساط الغربية عن مواجهة العدو البديل، إشارة إلى الإسلام بوصفه هذا العدو (٩) مما خلق ردود فعل غاضبة في العالم الإسلامي، ومن هنا جاء طرح بعض الأحزاب والتيارات الدينية للإسلام كبديل حضاري عالمي، ومن بين هذه التيارات من يرفض حضارة الغرب جملة وتفصيلاً، بالإضافة إلى رفضه لبعض النظم الحاكمة في الدول الإسلامية.

وفي واقع الحال يمثل الإسلام والقومية وبدرجات متفاوتة نداءً للطرح الأمريكي الذي يعد قيم الحضارة الغربية بمثابة الإطار المرجعي الوحيد للعالم، في حين ترفضه المجتمعات العربية والإسلامية، وتعد هذه الدعوة عدواناً صارخاً على الخصوصية القومية.

إن الأحزاب الدينية والتيارات الأصولية لا يمكن أن نضعها في سلة واحدة، فمواقفها متباينة وبرامجها متضاربة سواء على المستوى المحلي أو العالمي، إذ أعلنت بعض هذه الأحزاب عداها السافر للولايات المتحدة، وبعضها الآخر تبنت مشاريع اقتصادية واجتماعية طموحة على المستوى المحلي، ويتعامل بعقلانية مع الأوضاع الدولية السائدة كالثورة الإيرانية مثلاً، وهناك أحزاب دينية أعلنت الجهاد ضد الاستعمار وتقاوم الاحتلال بكل إمكاناتها مثل «حماس» و «الجهاد الإسلامي» في الأراضي المحتلة، وفصائل المقاومة في جنوب لبنان وهناك أحزاب دينية لا يجمعها جوامع بالإسلام وتتخذ منه ستاراً لتنفيذ مخططاتها المشبوهة، حيث تعتمد أسلوب القتل بالجملة للمواطنين الأبرياء، وترفع لواء الإرهاب، وتريد العودة بالبلاد إلى عصور القرون الوسطى كما يحصل في الجزائر ومصر، والصومال... الخ.

وبطبيعة الحال لا يعني تراجع حركات التحرر الوطني في الوقت الراهن اندثارها إلى غير رجعة. فقد تنبعث من جديد بثوب جديد ومضامين جديدة تستوعب ما فاتها وتهضم المتغيرات السياسية والاقتصادية الراهنة، بعد مراجعة نقدية وموضوعية لأوجه التقصير والمطالب التي وقعت بها دون أن تتخلى عن ثوابتها النضالية ومنطلقاتها الوطنية والقومية.

وكذلك فإن تراجع حركات التحرر الوطني بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى الصفوف الخلفية وانبعاث الحركات الأصولية والدينية لا يعني أن منظومة الرأسمالية العالمية قد انتصرت بصورة نهائية، فالدول الرأسمالية تواجه مشاكل حادة، واكتسب التنافس فيما بينها طابعاً حدياً، فضلاً عن بروز التحديات الإيديولوجية ذات الطابع الديني والقومي، وذلك كردود فعل لسياسة إضفاء الطابع العالمي على الإيديولوجية البرجوازية التي ظهرت وتبلورت في سياق التاريخ على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى السياسي، فضلاً عن انتشار القيم الثقافية الغربية، ومحاولات تصدير المجتمع الاستهلاكي الغربي إلى دول الجنوب، فالولايات المتحدة تعمل ما بوسعها لتسويق

النمط الاسءهلاكى الأمريكى إلى الدول الأءرى من ءلال - الجىنز والكوكاكولا والهمبرغر الأمريكى...الخ.

رابعاً - موقع الدول فى النظام العالمى الجدىء

تتفاوت مواقع الدول ومكانتها فى النظام العالمى الجدىء، من ءىء فاعلىتها وتفاعلاها مع هذا النظام واللى يمكن رصءها من ءلال ما ىلى:

١- دول الاءءاء الأوروبى والنظام العالمى الجدىء:

نطمء دول الاءءاء الأوروبى للمساهمة فى صىاغة النظام العالمى الجدىء، وءءءء أءءافه بما يعزز الأمن الأوروبى، وقء ىبءو هذا الطموء مشروءاً وواقعىاً لأن أوروءة الموءءة نركن إلى مءزون ءضارى وقءرات بشرىة وتكنولوءىة تؤهلها لأن تكون نءاً للولاءىاء المءءءة، فالمصالح ءىوىة للاءءاء الأوروبى، قء لا تتعاىش بالضرورة مع المصالح ءىوىة للولاءىاء المءءءة، وربما تتعارض معها، سىما فىما ىتعلق بالسىطرة على المواد الخام ومصادر الطاقة فى العالم، واللى وءءت تعبىراً لها فى صوءة ءروب ءءارىة مع الولاءىاء المءءءة منها ما هو ءفى ومنها ما هو معلن، تستءءف إقامة علاقات متكافئة مع الولاءىاء المءءءة.

لقد نءءء الجماعة الأوروبىة فى إقامة أكبر منطقة ءءارة ءرة، وبانضمام «الأفءا» بءولها السبع واللى أءءت تسهم بـ ٤٦% من ءءارة الءولىة، وهى على أهبة الاسءءاء لاستقبال أعضاء ءءء بشكل ءءرىى، وقء ءشمل مسءقبلاً دول القارة الأوروبىة كافة، وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة أن نقبل جمىعها فى عضوىة الاءءاء الأوروبى.

وقء أفضى غىاب عءو الأمس الاءءاء السوفىءى الذى كان ىضطءر دول الاءءاء الأوروبى للءءالف مع الولاءىاء المءءءة إلى ءغىىر قواعد اللعبة السىاسىة، ءىء ءل

التنافس الاقتصادي محل التعاون الإستراتيجي، الأمر الذي ينذر بقيام حرب من نوع جديد، هي الحرب الاقتصادية الباردة، والتي تقف خلفها الحواجز الجمركية، وإشكالات السياسة الزراعية، على الرغم من الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وكل هذه القضايا وغيرها تدفع بكل طرف لأن يحصن مواقعه الإقليمية ويتمترس خلفها. وقد يشتد الصراع أكثر فأكثر بين الطرفين من أجل اقتسام الأسواق ومناطق النفوذ الاقتصادية في دول الجنوب. وعلى الرغم من توافر بعض عناصر القدرة والقوة، فإن الجماعة الأوروبية لا تمتلك منفردة جميع عناصر القوة التي تؤهلها لأن تكون فاعلة في النظام العالمي أو أن تتزعم قيادة العالم بمفردها، وفي الوقت الذي تحتل فيه الجماعة الأوروبية موقعاً تجارياً وصناعياً وتكنولوجياً متميزاً فإنها تقتصر على الرؤية السياسية الخارجية الموحدة، فدول الاتحاد الأوروبي غير متفقة على معظم القضايا الإقليمية الساخنة في العالم. فضلاً عن بعض الصراعات التي تعاني منها ذات النزعة القومية، كما هو حاصل في أيرلندا، أسبانية، بلجيكة.. الخ.

ولكن على الرغم من وجود شراكة بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فإن الأمر قد ينطوي في الوقت نفسه على وجود صراع قد يتفجر في أي وقت بين الأطراف التي تأخذ بصيغة الاعتماد المتبادل، سيما وأن دول الاتحاد الأوروبي لم تعد بحاجة إلى مظلة الأمن الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. ولكن حرب الخليج الثانية أظهرت محدودية قدرة الجماعة الأوروبية على ممارسة دور دولي مستقل على صعيد السياسة الخارجية، وذلك نتيجة للخلافات فيما بينها من جهة، ونتيجة للقيود التي فرضتها الولايات المتحدة على الدول الأوروبية من جهة أخرى.

٢- اليابان والنظام العالمي الجديد:

تسعى اليابان بدورها إلى احتلال موقع مؤثر في مسار النظام العالمي الجديد يتناسب وقدراتها الاقتصادية التي لا يستهان بها، ومنذ عدة سنوات تدور بينها وبين الولايات

المتحدة حروب تجارية على غاية من الخطورة، تضغط باتجاه إقامة علاقات اقتصادية متكافئة مع الولايات المتحدة ومما تجدر ملاحظته بأن معظم واردات اليابان من الولايات المتحدة هي من المنتجات الغذائية والمواد الأولية في حين تستورد الولايات المتحدة من اليابان التجهيزات الصناعية والإلكترونية والتكنولوجيا الطبيعية الأمر الذي يكسب اليابان قوة أكبر في مواجهة الولايات المتحدة.

ومن هذا المنطلق تبحث اليابان عن دور لها في صياغة النظام العالمى الجديد يتناسب ومكانتها كملاق اقتصادى، معتمدة في ذلك على الدبلوماسية الاقتصادية في ترتيب العلاقات الدولية. وتضغط المؤسسات الحاكمة في اليابان باتجاه التخلي عن السير خلف الولايات المتحدة ومساندتها في إدارة الأزمات الدولية وتطالب الأوساط الحاكمة ببناء سياسية سلمية نشطة وإيجابية على المستوى الدولي.

لقد ورد في تقرير «أوزاوا» (نسبة إلى الأمين العام للحزب الحاكم) ضرورة تعديل المادة التاسعة من الدستور من أجل السماح للقوات اليابانية للمشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية والبحث عن دور دولى لليابان دون التخوف من الاتهام بإعادة عسكرة المجتمع اليابانى، وبهذا الصدد يقول: «ياسوهيروناكا سون» رئيس وزراء اليابان الأسبق (أن علينا أن نتخطى العوائق القانونية ونهى للاشتراك في الجهود الدولية المستقبلية للحفاظ على السلام).

كذلك تطمح اليابان لأن تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن حتى تسهم في صياغة القرارات الدولية، وتسعى إلى تسويق ثقافتها ونمطها الاستهلاكى خارج المفهوم الأوروبى، فضلاً عن مساعيها للتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، بما يعلى من شأن الجماعة على حساب الفرد.

وعمدت اليابان إلى توثيق علاقاتها الاقتصادية مع دول النمر الأربعة والدول الواقعة في محيطها المباشر، وهذا ما تظهره معطيات الاستثمارات اليابانية في هذه الدول الأمر الذي يثير حفيظة الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة.

ولكن كلما حاولت اليابان تخطي عقدة المكان المتمثلة بصغر المساحة والبعد الجغرافي بالتركيز على التكنولوجيا الطليعية الهجومية، فإنها تواجه صعوبات باتجاه تسويق ثورتها الفكرية والثقافية والتي تصطدم بمعوقات تتعلق بعدم إقبال بعض المجتمعات عليها بما فيه الكفاية، وإن كان النموذج الياباني للتنمية يشكل مصدر جذب للعديد من المجتمعات، بفضل الدور النشط الذي تلعبه في العالم كدولة مانحة للمساعدات، مما يمكنها من إقامة علاقات اقتصادية متينة مع العديد من دول المعمورة.

كذلك تصطدم طموحات اليابان على المستوى الدولي، بضعف قدراتها العسكرية والنووية غير المسموح بإنتاجها وهناك قيودٌ دستورية على إنفاقها الدفاعي، يقلل من قدراتها قياساً بالولايات المتحدة. وإن كانت ليست بحاجة إلى مظلة الحماية الأمريكية بعد زوال الخطر السوفيتي المزعوم.

٢- الصين والنظام العالمي الجديد:

يتوقع معظم الباحثين بأن المارد الصيني سينطلق من قممته عما قريب وبقوة إلى الساحة الدولية، فالإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية التي اختطتها منذ عدة سنوات باتجاه تطبيق قوانين اقتصاد السوق الاشتراكي أهلتها لأن تكيف نفسها مع المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، دون أن تفرط بالثابت من المبادئ والمعتقدات، وقد مكنتها السياسة الاقتصادية الجديدة من أن تحقق أعلى معدلات نمو في العالم تصل في المتوسط إلى ١١% سنوياً، فضلاً إلى اتجاه الصين نحو تحديث وعصرنة التكنولوجيا بطريق النسخ والتقليد والابتكار.

إن القدرات البشرية للصين التي تصل إلى ١٢٥٠ مليون نسمة، ومساحتها التي تتجاوز (١٠) مليون كم^٢، بالإضافة إلى إمكاناتها الصناعية والزراعية والتكنولوجية، وما تزخر به من موارد طبيعية هائلة، وقدراتها العسكرية والنووية تجعل منها قوة فاعلة، لن تقف على قارعة الطريق تنفرج عما يجري حولها في العالم، فالصين

الشعبية تطمح اليوم وغداً في أن يكون لها دوراً نشطاً في رسم ملاح النظام العالمي الجديد، سيما وأنها تمتلك العضوية الدائمة في الأمم المتحدة.

لقد ذهب البعض إلى وصف النظام في الصين «بالرأسمالية الكليّة» للدلالة على المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حصلت فيها، سواء من حيث التخلي عن التخطيط المركزي باتجاه إقامة «جزر الاقتصاد الحر» المتمثلة في إحداث أكثر من (١٢) منطقة استثمار حرة للتنمية الاقتصادية وإعادة النظر في أسس الاقتصاد الاشتراكي مستفيدة من التجربة المغيرة في الاتحاد السوفيتي سابقاً وذلك بتبني ما يسمى «باشتراكية السوق»، والتي تجمع بين مزايا الاشتراكية ومزايا الاقتصاد الحر ونبد عيوب كلاهما، مع الاحتفاظ بالدور القيادي للقطاع العام الذي لا يزال قوياً، علماً بأن بعض الباحثين يشكك بالخطوات الأخيرة التي أقدمت عليها الصين كونها تتطوي برأيهم — على المزيد من التناقضات التي قد تتفجر مستقبلاً. وعلى الرغم من اهتمام القيادات الحزبية والحكومية بترتيب أوضاع البيت الصيني، فإنها تولي أهمية خاصة لمشاركتها في صياغة النظام العالمي الجديد، بما يتناسب ووزنها في العالم من خلال ما يلي:

- أ — إحداث توازن مع الخارج بإتباع سياسية تهدئة العلاقات مع الدول الأخرى بغية التأثير في ميزان القوى الإقليمي وحفظ استقراره.
- ب — السعي إلى إرساء علاقات دولية جديدة مع الدول التي كانت ترتبط معها بعلاقات إيديولوجية بالإضافة إلى تعزيز وتنويع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الجنوب على أسس المصالح الاقتصادية المشتركة.
- ج — التوجه نحو بناء الصين الكبرى التي تضم كل من تايوان، هونغ كونغ وزيادة الاعتماد المتبادل بين هذه الأطراف
- د — الاستمرار في بناء القوة العسكرية والنووية وتطويرها بالاعتماد على التكنولوجيا العسكرية المدنية، وهذا ما تظهره بعض المعطيات، حيث زاد

إنفاقها العسكري بنسبة ٦٠% منذ عام ١٩٨٨. وفق المعلومات التي أعلنتها المخابرات المركزية الأمريكية، الأمر الذي يشكل مصدر قلق للولايات المتحدة. فالصين بقدراتها الديموغرافية وبإمكاناتها الاقتصادية وبقوتها النووية وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن قادرة لأن يكون لها دور فاعل في مسار النظام العالمي وإعادة صياغته من جديد.

٤ دول الجنوب والنظام العالمي الجديد:

تحت يافطة الحرية والديمقراطية والسلام واحترام حقوق الإنسان، تسعى الولايات المتحدة إلى إخضاع دول الجنوب ووضعها تحت هيمنتها السياسية وسيطرتها الاقتصادية، وإذا لم تبادر دول الجنوب للتعاون والتسسيق فيما بينها فإنها مهددة بوجودها القومي ومعرضة لحروب أهلية وطائفية وقبلية وأثنية. فالنظام العالمي الجديد بصيغته الحالية يسعى إلى تفكيك هذه الدول وتدمير وحدتها الوطنية، فضلاً عن تهमيش دورها في الحياة الدولية، ودول الجنوب بإمكاناتها المبعثرة والمشتتة، وبمواقفها المتضاربة إلى درجة التناقض لا تقوى على مواجهة المتغيرات الدولية العاصفة، ولا تستطيع تغيير مسار النظام العالمي الحالي بما يخدم مصالحها، سيما وأنها غير متفكة على اتخاذ موقف محدد من هذا النظام. فهناك بعض الدول تجد في النظام العالمي القائم، الملاذ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنها من يعد هذا النظام المسؤول عن إفقار الدول الفقيرة وإثراء الدول الغنية، ففي ظلّه تزداد الدول الفقيرة فقراً والدول الغنية ثراءً، ومن أجل تفادي السلبات التي ينطوي عليها النظام العالمي القائم، يفترض أن تعيد دول الجنوب النظر في حساباتها السياسية التي كانت تقوم على عنصر التوازن الدولي والذي اختل باختفاء الاتحاد السوفيتي من خارطة السياسية، مما يملّي عليها أن تتقن قواعد اللعبة السياسية الجديدة، وتبحث عن مصالحها في إطار هذا النظام من خلال نهج طريق التنمية الاقتصادية المتوازنة

والشاملة والمستقلة، والنزوع نحو التكتلات الاقتصادية، وبما يمكنها من مواجهة عملية النهب المنظم لخيراتها وثرواتها من جانب الاحتكارات الوطنية وعبر الوطنية.

وعلى الرغم من أن بعض الدول الآسيوية قد نجحت في إحراز تقدم هائل في مجال التنمية، فإن الغالبية العظمى من بلدان الجنوب لا تزال تفصلها هوة كبيرة عن دول الشمال، مما زاد من حدة التوتر بينهما، والذي وجد تعبيراً له في زيادة العداء لدول الغرب الرأسمالي، وقد فقدت دول الجنوب قدرتها على المناورة في استغلال المنافسة بين القوى العظمى للحصول على موارد ومساعدات من دول الشمال الغنية، ولكن هذا لا يعني أنها لم تعد قادرة على الاستفادة من بعض المزايا الاقتصادية والسياسية، ولكن سلبات النظام العالمي الجديد أكثر من منفعه لهذه الدول، ومن أبرز هذه السلبات هي تراجع الأهمية الإستراتيجية لبعض دول الجنوب، بعد أن انتفى الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب. فلم تعد دول الغرب بحاجة إلى كسب تأييد دول الجنوب ومساندتها. بالإضافة إلى اشتداد الصراع بين بعض دول الجنوب حول قضايا الحدود كالصراع بين أرمينية وأذربيجان، والصراع في البوسنة... الخ، وكذلك انخفاض المساعدات الخارجية لدول الجنوب في ظل انتفاء الدوافع السياسية، وتدهور قدرات دول الجنوب على تحديد مسارها الاقتصادي، في ظل التبعية الاقتصادية وتفاقم مشاكلها الاقتصادية، والتي تتمثل في عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للسكان كما هو الحال في: السودان، والصومال وبنغلادش، فضلاً عن تراجع أسعار المواد الأولية والتي تأثرت بها كل من: زامبيا والبيرو، بالإضافة إلى عدم قدرة بعض دول الجنوب على مواجهة الضغوط التي تفرضها المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي. ولهذا ليس هناك ما يدعو للتفاؤل بأن النظام العالمي الجديد سيسهم في حل المشاكل الاقتصادية في هذه الدول، بل هناك من يتوقع بأن وضعها سيزداد سوءاً، إذا ما بقيت الظروف الدولية على وضعها الحالي، ولهذا ترتفع الدعوات التي تطالب بإقامة نظام دولي جديد يحقق قدراً من العدالة في توزيع الموارد والثروات بين دول

الشمال ودول الجنوب، ويسمح بتوظيف موارد هذه الدول من أجل تنميتها وتدعيم قدراتها الذاتية والجماعية. ^(١٠) ويتوقع بعض الباحثين المزيد من التهميش لدول الجنوب نتيجة لعدم قدراتها على التكيف مع المتغيرات الدولية، ولهذا ستتعمق التناقضات بين دول الشمال ودول الجنوب. ^(١١) وهذا ما أظهره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في منتصف عام ١٩٩٢، والذي ورد فيه بأن ٢٠% من سكان العالم يستحوذون على حوالي ٨٢,٧% من إجمالي دخل العالم، وتستهلك الدول الغنية ٧٠% من الطاقة العالمية و ٨٠% من أخشابها، و ٦٠% من غذائه، في حين ٢٣٠٠ مليون نسمة من البشر يفتقدون خدمات الصرف الصحي و ١٣٠٠ مليون نسمة لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب الصالحة، وتتسبب التجارة غير المتكافئة بخسارة تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار سنوياً لمعظم دول الجنوب. ونتيجة للأوضاع المعاشية السيئة من معظم هذه الدول، فإن النظام العالمي الجديد لن يعرف الأمن والاستقرار طالما أن دول الجنوب تعاني من عدم الاستقرار. وتجدر الإشارة بمكان، أن هناك عوامل ضاغطة على دول الجنوب تحول دون مساهمتها بفاعلية في عملية تشكيل النظام العالمي الجديد، ومن بينها عدم الاتفاق على الأولويات الاستراتيجية بين دول الجنوب، وغياب التنسيق الجماعي بين هذه الدول، بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها الدول الرأسمالية المتطورة على دول الجنوب للحيلولة دون قيام تعاون فعال بينها، فضلاً عن التباين والتفاوت في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين دول الجنوب.

ومن أجل تفعيل دور دول الجنوب في النظام العالمي الجديد، لابد من اتخاذ بعض الخطوات من جانب هذه الدول باتجاه تطبيق الديمقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان. وتوظيف منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وتوطين معطياتها في جميع مناحي الحياة. بالإضافة إلى التوجه الاندفاعي نحو التصنيع المدني. وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين هذه الدول. وبهذه الإجراءات وغيرها يمكن أن تعزز قدراتها الاقتصادية، وعندها سيكون صوتها مسموعاً على المستوى الدولي.

من العرب والنظام العالمى الجدىء:

إن النظام الإقليمى العربى إذا كان موجوداً فإنه لیس جزءاً من النظام العالمى الجدىء وحسب وإنما غدا تابعاً له، وسیستمر هكذا حتى یدرك العرب أين مصلحتهم تكمن فى مقدرتهم على توفير عناصر القوة والقدرة التى تؤهلهم لأن یكونوا مؤثرین فى مسيرة النظام العالمى الجدىء، وبما یمكنهم من إملاء شروطهم بدلاً من أن تملأ علیهم شروط الآخرين. لقد شق مصطلح النظام الجدىء طريقة إلى الأدبیات السیاسیة والاقتصادیة العربیة إثر حدثین هامین یعلقان بالعرب، وهما حرب الخلیج الثانیة، ودور الولايات المتحدة كراع لعملیة السلام بین العرب وإسرائیل. وكان لهذین الحدثین كبیر الأثر فى بروز الأحادیة القطبیة ممثلة بالولايات المتحدة، وفى ضوء هذین الحدثین تبانیئت مواقف المفكرین العرب من النظام العالمى الجدىء والتى یمكن حصرها بالتالى:

أولهما - التيار المتحیز - لقد أعد بعض الباحثین العرب حرب الخلیج الثانیة بمثابة المدخل لقیام نظام عالمى جدىء یرتكز على أسس الشرعیة الدولیة، ویدعم دور الأمم المتحدة فى إدارة العلاقات الدولیة والالتزام بمبادئ احترام السیادة الإقلیمیة للدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلیة وتسویة النزاعات بالطرق السلمیة، والالتزام بالدمقراطیة كنظام سىاسى واحترام حقوق الإنسان، وبهذا الصدد یقول أحد الباحثین العرب (یتخلق الیوم نظام عالمى جدىء له قواعد ونظم ومؤسسات وأهداف.... ویصتر العرب على التخلف عن هذا النظام، وهذا النظام الجدىء له قوانین ما زال بعضنا یرفضها....).^(١٢) وفریق آخر من الباحثین العرب یعترف بوجود النظام العالمى الجدىء ولكنهم یتحفظون على أسسه ومرکزاته، لاسیما أن الولايات المتحدة صممت تبعاً لمصالحها وأهدافها، ویطالبون بضرورة أن یتكیف العرب مع المتغیرات الدولیة الجدیة و ألا یفوتوا الفرص الإیجابیة التى یوفرها النظام العالمى الجدىء ومنها خلق بیئة ملائمة للدمقراطیة فى الوطن العربى. والتحول نحو التعددیة السیاسیة

والفكرية بدلاً من هيمنة الحزب الواحد. بالإضافة إلى تخلي الولايات المتحدة عن دعم الأنظمة الاستبدادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فضلاً عن تراجع مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. زد على ذلك الاستفادة من مزايا الثورة الصناعية الثالثة. ومن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي أملاها النظام العالمي الجديد.

ثانيهما: التيار الرافض لمقولة النظام العالمي الجديد، حيث ذهب بعض المفكرين العرب إلى وصف النظام الدولي الجديد، بـ (الفوضى الدولية الجديدة) أو منهم من وصف المرحلة الدولية الراهنة (بالمرحلة الانتقالية) أو (المتغيرات الدولية) لم يعترف بعض الباحثين العرب بعد بوجود نظام عالمي جديد، نظراً لحالة الفوضى وعدم الاستقرار الذي يكتنف العالم في أعقاب الحرب الباردة، وبرأيهم - النظام العالمي الجديد لم يولد بعد وإن وجد فهو في طور التكوين، فلم تستقر بعد ملامحه، وسوف يكون هذا النظام محصلة لجملة من التفاعلات الدولية التي شهدتها العالم منذ مطلع الثمانينات، فالعالم يمر اليوم بمرحلة انتقالية تتوالد في إطارها تدريجياً أسس ومرتكزات هذا النظام وقد تستمر إلى نهاية هذا القرن، وأن المتغيرات الدولية يمكن أن تشكل مستقبلاً قواعد لقيام نظام عالمي جديد لا بد أن يتأثر به العرب شاعوا أم أبوا.

إلا أن بعض الباحثين العرب قد ذهب إلى القول بأن النظام العالمي الجديد الذي ظهر هو نظام استعماري إمبريالي عدواني يسعى لاستغلال دول الجنوب والسيطرة عليها، وأن هذا النظام يعادي العرب والمسلمين ويتسم بالغطرسة...^(١٣) وأعد بعض الباحثين حرب الخليج الثانية بمثابة البوابة التي مكنت الولايات المتحدة من فرض سيطرتها على العالم من خلال تحكمها بمناجم النفط، وإجهاض عناصر القوة كافة التي تملكها بعض الأقطار العربية التي لو أحسنت توظيفها لكان بالإمكان تحقيق التوازن

الاستراتيجى مع إسرائيل. وأن المتغيرات السىاسية الدولية فرضت مزيداً من القيود على العرب، فالولايات المتحدة التى تتحكم بالنظام العالمى الحالى لا تستخدم القوة إلا ضد العرب، وثرمنى إلى السيطرة على النفط العربى، بالإضافة إلى تصفية الفكر القومى العربى وتشويه الثقافة العربية والحيلولة دون تحقيق الاندماج القومى، ومؤشرات هذا النظام لا توحى بالاطمئنان، وقد ترتبت عليها العديد من السلبيات من بينها هجرة اليهود السوفيت إلى فلسطين واستئناف دول أوروبة الشرقية لعلاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل وفقدان الدعم الاستراتيجى للعرب بعد تفكك الاتحاد السوفيتى إلى دول مستقلة. بالإضافة إلى التحديات الجديدة التى سيطرحها مشروع أوروبة الموحدة والتى تتعلق بالتجارة والاستثمارات والنفط والمساعدات والهجرة. وبالفعل خرجت الولايات المتحدة إثر حرب الخليج الثانية بنتائج تحسد عليها إذ أظهرت حوب الخليج الثانية الولايات المتحدة، بوصفها القوة العظمى الوحيدة القادرة على صياغة النظام الدولى الجديد وحمايته. كذلك تخلصت الولايات المتحدة من عقدة هزيمتها فى فيتنام واستعادت بريقها فى حرب الخليج الثانية بالإضافة إلى تهيمش دور الدول الأخرى فى بنية النظام العالمى الجديد لصالح تعزيز مكانة الولايات المتحدة فى صياغة النظام العالمى وتحديد مراميه. ^(١٤) لقد رفض أنصار الاتجاه الثانى الذى يضم مفكرين من أحزاب وطنية وقومية وإسلامية علمانية مقولة الانتصار النهائى للرأسمالية والليبرالية، كونها تغلق الباب أمام احتمالات ظهور أية أيديولوجيات أخرى، قد تمثل فى المستقبل تحدياً لمنظومة الرأسمالية العالمية، بمعنى أن أتباع هذا الاتجاه يستبعدون أطروحة «نهاية الأيديولوجيات» كونها تتعارض ومبادئ التعددية السىاسية المرتكزة إلى النظرية الديمقراطية. ^(١٥)

كذلك لا يعلقون آمالاً كبيرة على مقولة اقتصاد السوق الذى تروج له الدوائر البرجوازية بوصفه المفتاح السحري لحل المشاكل الاقتصادية كافة التى تعاني منها

دول العالم ومن بينها الدول العربية، فليس بالحرية الاقتصادية وحدها يمكن إنعاش الاقتصاد العالمي وازدهاره، إذ لا بد من أن تقوم الدولة ببعض الوظائف الاقتصادية مثل:

- تحديد الأولويات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ممارسة الرقابة على القطاعين الخاص والتعاوني.
- إقامة مشاريع البنية التحتية، من طرق وجسور ونقل واتصالات.
- إقامة الصناعات الثقيلة التي لا يجرؤ القطاع الخاص الإقدام عليها.
- تحقيق العدالة في تحقيق الدخل والثروة. (١٦)

وحتى يسهم العرب في صياغة العالم الجديد، وبما يخدم مصالحهم السياسية والاقتصادية طرح أتباع التيار القومي بعض التصورات التي يمكن إجمالها بالتالي:

- ١- إعادة ترتيب البيت العربي من خلال تصفية الخلافات وتنقية الأجواء العربية بالإضافة إلى إعادة صياغة العلاقات العربية - العربية على أسس قوامها المصارحة والمكاشفة والعلمية من أجل تقويم العمل العربي المشترك خلال العقود الماضية، ورصد المعوقات التي حالت دون قيام تعاون عربي حقيقي.
- ٢- تبني استراتيجية عربية متماسكة لمواجهة المتغيرات الدولية الجديدة وتفعيل دور الجامعة العربية حتى تنهض بمسؤولياتها في دعم العمل العربي المشترك. من أجل توطين معطيات الثورة العلمية التكنولوجية، وتعزيز دور السوق العربية المشتركة، والبحث عن آلية جديدة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الانفتاح على الثقافات الأخرى في إطار الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

٣- تحقيق التعايش بين مختلف الحركات والأحزاب والتيارات السياسية العربية.

٤- إحياء النظام الإقليمي العربي والسعي لتحقيق الوحدة العربية.

٥- السىر فى طرىق التئمة المتوازنة والشاملة والمستقلة من خلال التئسق بىن
الجهوء القطرىة والآفاق القومىة للتئمة الاقئصاءىة والاجئماءىة.

٦- تفعىل التعاون العربى - الأفرىقى والتعاون العربى الآسىوى، وتءعىم حركة
عءم الانحىاز بالاضافة إلى تخفىف الاعئماء على الدولة الغربىة وبخاصة
الولاءىات المئءة. (١٧)

وهذا يعنى بان النظام العالمى الجدىء بصىغئه الحالىة، مرفوء شكلاً ومضموناً من
التىارات القومىة، لأنه يعاءى فكرة القومىة العربىة والوئءة العربىة والتئمة المستقلة،
وىكرس علاقات السىطرة والهىمة على العرب. وعلى الرغم من ذلك لا يعارض
أنصار هذا التىار مسألة التعامل مع المئغىرات الدولىة والتكىف معها، بشرط عءم
التفرىط بالمصالح الوطنىة والقومىة، ولن ىأتى ذلك إلا من خلال تبنى مشروع قومى
عربى نهضوى منفتح ىسهم فى تكرىس الإىجابىات ونبذ السلبىات التى أفرزئها
وستفرزها المئغىرات الدولىة الجءىة. وىمكن من توسىع هامش الحركة أمام العرب
على المستوى الدولى عبر تعزىز العلاقات مع بعض القوى الدولىة الصاءة كالىابان
والصىن ودول النمر الآسىوىة.

وفى الواقع إن مواقف الدول العربىة ومفكرىها، تكاء تكون مئضاربة ومئاقضة، ولا
ىوجد تصور مشترك أو موقف موئء من المئغىرات الدولىة الجارىة، وقء ىعود ذلك
إلى تشعب العلاقات الدولىة وتشابكها إلى ءرئة التعقىء، فضلاً عن عمق التئولات
الئى تكتئف عالمنا المعاصر وسرعة حءوئها.

لقء نبه الرئىس الراحل حافظ الأسد رئىس الجمهورىة العربىة السورىة فى اكئر من
مناسبة للمخاطر الئى ىنطوى عىها القاءم من مئغىرات دولىة عمىقة، تئئلف كل
الاختلاف عما سبئها، وأهاب بالعرب أن ىستىفظوا فى وقت مبكر وىواجهوا مجئمعىن
القاءم الجءىء للاتفاق على إىجابىاته للاستفادة منها وعلى سلبىاته للتخلص منها.

وقد حذر الرئيس الراحل حافظ الأسد من مغبة تجاهل المتغيرات الدولية وعدم الاكتراث بها بقوله: (إن في العالم شيئاً جديداً يجب ألا نجهله أو نتجاهله، لقد كان العالم مستقراً طوال عقود من الزمن وفق توازنات معينة، وقد حدثت تغيرات هامة ضمن هذه التوازنات، الأمر الذي غير في ركائز الاستقرار القائم مما سبب خللاً فحركة مضطربة ليست واضحة الطريق... ومن المتوقع لهذا العالم أن يصل في مرحلة ما إلى الاستقرار النسبي، لأنه لا يوجد استقرار مطلق، فالعالم يتغير بين عصر وآخر، وقد يتغير ضمن العصر الواحد...) (١٨).

ثم تساءل الرئيس الراحل حافظ الأسد أين العرب كأمة من المتغيرات الدولية والاحتمالات المستقبلية المفتوحة؟ (فعلى العرب قبل غيرهم أن يتمتعوا جيداً فيما تفعله الصهيونية الآن على الساحة الدولية، وفي ما يمكن أن تفعله غداً... ويجب ألا يغيب عن أبصار العرب وبصائرهم أطماع إسرائيل في الوطن العربي.... وقد أعرب الرئيس الأسد عن خيبة أمله بأن العرب كمجموع لم يفعلوا شيئاً لمواجهة المستقبل ولم يقوموا بجديد للتعامل مع العالم الجديد بل هم في حالة ارتباك وفوضى فكرية وسياسية). (١٩)

وبهذه الكلمات المصيرية يكون الرئيس الراحل حافظ الأسد قد دق ناقوس الخطر ووضع العرب أمام مسؤولياتهم التاريخية، فالمخاطر التي تتطوي عليها المتغيرات الدولية كبيرة وكثيرة ومنعكساتها السلبية على العرب أكثر من إيجابياتها، حيث أخذت التحالفات القائمة والتي في طريقها إلى الظهور تبحث عن مجالات حيوية لها، فقد يكون المجال الحيوي المطلوب على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو غير ذلك، وترمي الدول الكبرى من وراء توسيع مجالها الحيوي في الحدود الدنيا اغتصاب إرادة الشعوب جزئياً أو كلياً، من خلال فرض السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية على الدول الصغيرة، لا سيما دول الجنوب، بغية مصادرة قراراتها السياسي المستقل لتقييد قراراتها العسكرية والاقتصادية، وقد أظهرت التجربة التاريخية بأن

الأحلاف الغربىة تحقق مجالاتها الحىوىة وتوسعها على حساب الدول ضعيفة التطور. وطموح الدول الكبرى لتوسىع المجال الحىوىى كان وما زال يعنى استعماراً بأشكال مختلفة.

لقد أن الأوان أن تتنبه الأقطار العربىة لمرامىى التكتلات الاقصادىة والأحلاف العسكرىة التى تتنافس على اقتسام مناطق النفوذ، وأقطار الوطن العربى من بىن أهم الدول التى تتصارع عليها الدول الرأسمالىة الكبرى، وكونها تتربع على موارد طبقىة هائلة، لا يزال جزءاً منها تحت باطن الأرض وعلى سطحها تنتظر الاستثمار، وكذلك الطاقة بوصفها العصب الأساسى فى الاستراتيجية العالمىة ونظراً للأهمىة الاستراتيجية للوطن العربى يفترض أن يكون له دور فى صياغة مضامىن النظام العالمى الجءىء وأهدافه، يتناسب وحجمه الحضارى، وحتى يكون له هذا الدور يفترض تعفيل المنظمات الإقلىمىة العربىة السىاسىة منها والاقتصادىة والثقافىة. فالولاىات المتحدة التى تسيطر على النظام العالمى الجءىء وتسخره فى خدمة مصالحها، تخاطب العرب مفردىن من خلال مصالحهم القطرىة متجاهلة انتمائهم القومى، وعلىه فإن النظام العالمى الجءىء الحالى لىس مع وحدة العرب وتحررهم، بل هو منحاز إلى جانب إسرائيل.

وحتى يخرج العرب من حالة الارتباك والفوضى الفكرىة والنفسىة، وحتى يحافظوا على مصالحهم السىاسىة والاقتصادىة والثقافىة فى ظل المتغىرات الدولىة العاصفة لا بد من السعى قدماً على طرىق تحقيق المشروع القومى العربى النهضوى، والذى يفترض ألا يءىر ظهره لما ىجرى فى العالم من متغىرات وىقف موقف المتفرج على قارعة الطرىق، أو أن يتوقع على نفسه خلف سىاج العزلة الاقتصادىة والثقافىة. فالعالم بفضل الثورة المعلوماتىة اصبح أشبه بقرىة واحدة، ولا ىمكن بحال من الأحوال مواجهاة ما ىجرى فیه إلا من خلال التفاعل معه بموضوعىة، حتى لا ىفقد العرب صلتهم بالحاضر والمستقبل وحتى لا ىتخلفوا عن مواكبة ركب الحضارة. دون أن

يتخلوا عن ثوابتهم الوطنية والقومية، فلا بد من التعامل بمرونة وواقعية مع متطلبات العصر واستحقاقاته وبما يخدم مصالحنا الوطنية والقومية.

ومما يجدر ذكره بأن معظم الأدبيات الاقتصادية والسياسية العربية قد اهتمت بهيكل النظام العالمي وبالتفاعلات التي تعتمل داخله، والتحديات التي تواجهه، دون أن تتعمق في كيفية التعامل معه وتلافي سلبياته، وما هي الاستراتيجيات الواجب إتباعها لتحسين موقع العرب ومكانتهم في النظام العالمي الجديد، واكتفت بالإشارة إلى أن هناك تغيرات وتحولات كبرى تجري على الصعيد الدولي، ترتبت عليها بعض التحديات العالمية الجديدة. وقد فضل بعض الباحثين العرب استخدام بعض المصطلحات من قبيل: «بنية دولية متغيرة، وعالم متغير، وتحولات دولية جديدة، على استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد الذي لم يستقر على حال والذي ينطوي على مجموعة من التناقضات والإشكاليات، سيما التناقض بين المبادئ المعلنة والممارسات الفعلية. والتي قد تجد انعكاساتها على السيادة الوطنية والأمن الجماعي والسلام العالمي». (٢٠)

ومعظم أطروحات الباحثين العرب تتسم بالعمومية، ولم تتضمن اقتراحات عملية لتفعيل دور العرب في النظام الدولي الجديد بما يتناسب ووزنهم وبما يخدم مصالحهم الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يملئ على العرب أن يسعوا مجتمعين إلى توفير المناخ الملائم والشروط الضرورية التي تمكنهم من توظيف المتغيرات الدولية في خدمة مصالحهم، من خلال حشد إمكاناتهم البشرية ومواردهم الاقتصادية التي لو أحسنوا استثمارها لقدر لهم أن يشكلوا قوة بحسب لها حساب على المستوى الدولي.

وبغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الراهنة تشكل نظاماً دولياً جديداً أم لا، يفترض ألا تقف الأقطار العربية منها موقف المتفرج، وأن تتعامل معها من منطلق تلافي سلبياتها وتعظيم إيجابياتها إن وجدت، وأن تبحث عن دور مؤثر لها في صياغة العلاقات الدولية الجديدة، وهذا لن يتأنى إلا من خلال تبني المشروع القومي الموحد

والذي بدوره لن تقوم للعرب قائمة في المستقبل إن لم يواجهوا مجتمعين الأوضاع الدولية الجديدة.

خامساً - التحديات التي تواجه النظام العالمي الجديد

على الرغم من تصفية المشاكل الإقليمية وتهدة بعضها الآخر خلال عقد الثمانينات مثل: مشكلة أفغانستان، نامبية، نيكاراغوا، شبه الجزيرة الكورية، الحرب الإيرانية العراقية، وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة بمعناها التقليدي، فهذا لا يعني أن النظام العالمي الجديد لا يعاني من تحديات على غاية من الخطورة والتعقيد ومن بينها:

١- الصراعات القائمة في العديد من بلدان أسية وأفريقية وأمريكة اللاتينية وبلدان أوروبا الشرقية والتي تسببها عوامل عرقية وأثنية وقومية، كالصراع القائم حالياً في أفغانستان، وفي رابطة الدول المستقلة، وفي الصومال والسودان.... الخ.

٢- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب واتساع الفجوة بينها وبين دول الشمال.

٣- حالة الفوضى التي يعيشها النظام العالمي الجديد وهو أبعد ما يكون عن حالة الاستقرار، ولا تزال إمكانات اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من أجل فض المنازعات الدولية قائمة، وأن شعار نبذ القوة في تسوية النزاعات الإقليمية يفتقر إلى المصادقية.

٤- عدم اتفاق الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على صيغة محددة لضبط التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في دول الشرق الوسط بخاصة ودول الجنوب بعامة.

فالمبادرات الأمريكية لتقييد صادرات السلاح تصطدم، بمصالح الاحتكارات العالمية لتجارة السلاح من جهة وعدم مصداقية الولايات المتحدة من جهة أخرى،

فهي تتبنى سياسة انتقائية بخصوص ضبط التسلح، حيث تمنح السلاح وبسخاء لإسرائيل بينما تعارض التسلح في سورية وإيران، ولم تتوقف أو تتخضع مبيعاتها للأسلحة لبعض دول الجنوب التي ترتبط بعلاقات سياسية مميزة مع الولايات المتحدة. في حين لو تم فعلاً تقييد نفقات الأسلحة بنسبة ١٠% لتمكن توفير ٩٥ مليار دولار سنوياً لتطوير دول الجنوب.

٥- غياب الآليات المؤسسية في إطار الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الإقليمية للتعاطي مع نزاعات إقليمية ذات طبيعة داخلية، بالإضافة إلى غياب الآليات السياسية التي تحول دون تفجر النزاعات الإقليمية بين وقت وآخر.

٦- مشكلة الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال والتي تتطوي على تناقض مزدوج، فإقبال باب الهجرة من جانب دول الشمال قد يتسبب في انفجار الوضع الاجتماعي في دول الجنوب، والسماح بالهجرة إلى دول الشمال قد يؤدي إلى خلق توترات تهدد السلم الاجتماعي، وإلى اتساع ظاهرة التطرف والتمييز العنصري كما هو حاصل حالياً في ألمانيا وفرنسا وإنكلترا.

٧- التحدي المنتظر بين الولايات المتحدة من جهة وبين الأقطاب التي في طريقها إلى الظهور، كاليابان والصين ودول النمر الآسيوية، والتي تتفجر بينها حروباً تجارية منها ما هو معلن ومنها ما هو خفي.

سادساً - خلاصة البحث ونتائجه

من سياق هذا البحث الذي لا ندعي أننا أحطنا بجميع جوانبه وأوفينا بمتطلباته كافة، توصلنا إلى النتائج التالية:

١- أضحى مفهوم النظام العالمي الجديد من أكثر المفاهيم شيوعاً وانتشاراً في عصرنا الراهن، وبشيوع هذا المفهوم تعددت المواقف وتباينت الآراء حول مقولة النظام العالمي الجديد، منهم من سلم وأقر بوجود هذا النظام، ومنهم من

ىرى بأن النظام العالمى الجدىء فى طور التكوىن والتشكل ولم تكتمل بعد أسسه ومرتكزاته، ومنهم من يفصل استخدام المتغىرات الدولىة بدلاً من النظام العالمى الجدىء، وربما ذلك أقرب إلى الدقة، نظراً لحالة الفوضى وعدم الاستقرار فهو لىس جديداً لا شكلاً ولا مضموناً، وما هو إلا تقننن للأوضاع الدولىة الموروثة عن الحرب العالمىة الثانىة مطروحاً منها شىئىن هامىن انهيار الاتحاد السوفىتى كقوة عظمى وتهمىش دور حركات التحرر الوطنى والقومى. وىمكن القول أن العالم ىمر الیوم بمرحلة انتقالىة، قد تستمر فى إطارها أسس النظام القدىم، بالإضافة إلى ظهور بداىات وقواعد جدىة ناظمة للحىاة الدولىة، وقد تستمر هذه المرحلة حتى نهایة هذا القرن.

٢- اختلال التوازن الدولى وبروز ظاهرة القطب الواحد ممثلاً بالولایات المتحدة التى تسعى إلى إعادة صیاعة العالم وفق المقایىس الأمريكىة.

٣- قد ىتحول النظام العالمى الجدىء القائم على الأحادیة القطبىة فى المدى المنظور إلى التعددىة القطبىة، وىتوقف ذلك على عمق التحولات السىاسىة والاقتصادىة التى تطرأ على القوى المرشحة، لأن تكون أقطاباً مؤثرة فى هذا النظام، كدول الاتحاد الأوروبى والىابان والصىن ودول النمور الآسىوىة وكذلك تتوقف على طبیعة التحالفات التى ىمكن أن تقوم مستقبلاً بین الدول الكبرى. كالىابان وألمانىا والصىن وروسىا.

٤- إن النظام العالمى الجدىء أبعد ما ىكون عن حالة الاستقرار، وأن إمکانیة اللجوء إلى استخدام القوة أو التهدىد بها لا تزال قائمة فى حل النزاعات الدولىة.

٥- إن نظام الثنائىة القطبىة كان یوفر للدول النامىة قدراً أكبر من المرونة على المناورة والاستفادة من لعبة التناقضات بین القوتىن الأعظم، بینما فقدت الیوم الدعم الإستراتىجى الذى كانت تتلقاه من الاتحاد السوفىتى سابقاً، وأصبح هامش الحركة أمام هذه الدول محدوداً على الأقل فى الوقت الحاضر، وقد تتغىر

الصورة مستقبلاً فيما إذا سعت إلى تنسيق مواقفها.

٦- تتوافر في ظل النظام العالمي الجديد إمكانات لإبرام مزيد من الاتفاقات للحد من انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، علماً بأن هناك ١٠ - ٩٥ دولة تمتلك قدرات نووية وأسلحة هجومية، ولا توجد آليات ملزمة للتنفيذ.

٧- في الوقت الذي يجيز فيه ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة العسكرية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإلزام الدول في تطبيق قرارات الأمم المتحدة، فإن هذا الحق يطبق بموجب ازدواجية المعايير، حيث أحجمت الأمم المتحدة عن إلزام إسرائيل بتطبيق القرارات ذات الصلة بالصراع العربي الصهيوني.

٨- إن الاعتماد المتبادل وإدراك الحاجة إلى التعاون المشترك قد يخفف من حدة التوتر في العالم ويساعد على استقرار النظام العالمي الجديد، ولكنه لا يمكن أن ينهي صراع المصالح الاقتصادية والسياسية سواء بين دول منظومة الرأسمالية العالمية أو بينها وبين دول الجنوب.

٩- إن مزيداً من الانفتاح على القوى الدولية الصاعدة كالصين واليابان ودول النمرور الآسيوية قد يسهم في توسيع هامش حرية الحركة أمام الأقطار العربية، ويكسبها مرونة أكبر في احتلال موقع مؤثر في النظام العالمي الجديد يتناسب ووزنها وحجمها الإقليمي.

١٠- إن النظرة الموضوعية لطبيعة المتغيرات الدولية الراهنة تفترض بالضرورة الابتعاد عن منطق العواطف والتمنيات في تقويم الأحداث الدولية، والتفاعلات التي تجري في عالمنا المعاصر وأن نبحث عن مصالحنا الاقتصادية والسياسية في إطار هذا النظام، ونحصنها من تداعياته السلبية من خلال التمسك بثوابتنا الوطنية والقومية والتعامل بمرونة وواقعية مع متغيرات العصر واستحقاقاته.

وهكذا حتى يتسم النظام بالعالمية يفترض أن يجسد إرادة ومصالح الدول كافة وهذا للأسف غير متوافر في النظام العالمي الجديد، ففي إطاره تلتقي إرادة الدول تارة

وتختلف تارة أخرى، والجديد في هذا النظام يتمثل بسيطرة القطب الواحد ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم اليوم بمصير النظام وتسخره في خدمة مصالحها، ولهذا فإن النظام العالمي القائم حالياً يفتقر إلى العالمية التي تفترض اتفاق جميع الدول صغيرة كانت أم كبيرة، ضعيفة كانت أم قوية، فقيرة كانت أم غنية على صياغة أهدافه ومراميه، لأن منطق التاريخ يرفض احتواء العالم من أية قوة كبرى مهما كانت قوتها الاقتصادية والسياسية والنووية.

وحتى يكتسب النظام الدولي بُعداً عالمياً يفترض أن يستجيب لمصالح جميع الدول الأطراف والقوى الأخرى، وألا يوظف في خدمة دولة أو مجموعة من الدول أو قوة دون غيرها، كما هو حاصل في النظام الدولي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وتسخره في خدمة مصالحها أولاً وأخيراً.

هوامش البحث

- ١- إبراهيم عرفان الإصلاح وحدود التغيير في الاتحاد السوفيتي. السياسة الدولية عدد ٨٩ - ١٩٨١.
- ٢- بطرس ليكي - الوضع الراهن ومستقبل التحول الاقتصادي في الدول العربية - الفكر الاستراتيجي العربي عدد ٤٣ - ١٩٩٢.
- ٣- محمد سيد أحمد - التحول إلى القطب الواحد. الأهرام ١٦/١/١٩٩٢.
- ٤- محمد السيد سعيد احتمالات التطور المستقبلي للنظام العالمي الجديد ورقة مقدمة إلى ندوة مركز الدراسات بالقاهرة ١٩٩٢ صفحة ١٠.
- ٥- المصدر السابق نفسه.
- ٦- شريف الشوباشي.. فرنسة: أمريكا لا تمتلك القدرة على القيادة المنفردة للعالم الأهرام ١٦/٣/١٩٩٢ بالإضافة إلى هيرالد تريبون ٨ آذار ١٩٩٢.
- ٧- احمد عبد الرزاق شكاره - الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام العالمي الجديد - المستقبل العربي عدد ١٧٠ - ١٩٩٣.
- ٨- زكي أحمد - النظام العالمي الجديد في منظور الإسلاميين العرب - المستقبل العربي - عدد ١٥٧ آذار ١٩٩٢ صفحة ١٣٦ - ١٤٢.
- ٩- سعد عبد الحميد - العرب حسابات الربح والخسارة في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ورقة مقدمة إلى ندوة العرب ونظام عالمي جديد.
- ١٠- إسماعيل صبري عبد الله - نحو نظام اقتصادي عالمي جديد - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧. ص ٣٠.
- ١١- حسنين توفيق إبراهيم - عالم الفكر العددان الثالث والرابع - كانون ثاني ١٩٩٥. صفحة ٧٣.
- ١٢- صلاح الدين حافظ - كيف تنفادى الحرب القادمة بين الأغنياء والفقراء -

الأهرام ١٩٩٢/٥/٤.

١٣- محمد الرمىمى - سقوط الأوام - العربى عءء ٣٩٥ - عام ١٩٩١ صفءة ٨-١٣.

١٤- حوار مع نبىل العربى عءء ٣٥٩١ / ١٩٩٣، أءمءءءانى - وءءة نظر عربىة فى النظام العالمى الجءء شؤون عربىة عءء ٧٤ / ١٩٩٣ صفءة ٣٨.

١٥- أءمء صءقىءءانى - وءءة نظر عربىة فى النظام العالمى الجءء، مرجع سبىق ذكره.

١٦- ءسن بكر - مطارءة نفءىة لنظرىة فكوىاما، فرانسىس فوكوىاما - نءاءة التارىء وءاتم البشرىة - ترجمة ءسفن أءمء - القاءرة ١٩٩٣.

١٧- ءسفن ءوفىق إبراىم - مءلة عالم الفكر - العءءءالث والرابع - ١٩٩٨ صفءة ٧٨.

١٨- سعد عبءءءمىء - العرب ءسابات الرىءء والخسارة فى ظل ما ىسمى بالنظلم العالمى الجءء - ورقة قءمء إلى نءوة العرب - مرجع سبىق.

١٩- ءطاب السىء الرئىس ءافظ الأسد أمام مءلس الشعب - مصءر سبىق ذكره.

٢٠- نفس المصءر السبىق.